S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/719
5 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

تأكيدا للمعلومات التي أدليت بها شفويا اليوم ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أتشرف بأن أحيل إليكم طيا المذكرة المدون بها البرنامج الذي تعتزم حكومة بوروندي تنفيذه خلال الفترة الانتقالية والذي أحاطت به علما دول منطقة البحيرات الكبرى والرئيس موساليمو جوليوس نيريري بصفته وسيطا.

ويشمل البرنامج المقرر أربعة محاور رئيسية هي: إعادة سلطة الدولة البوروندية، وإجراء حوار مع الفصائل المسلحة، وتنظيم النقاش الوطني، وتشكيل جمعية وطنية تضم ضمن من تضم جميع أعضائها السابقين وقد بدأت بالفعل مشاورات في هذا الصدد، وعودة الأحزاب السياسية إلى الساحة الوطنية وهي مدعوة إلى التقيد بالقانون الذي يحكمها منذ عام ١٩٩٢ وبمدونة السلوك المزمع إعدادها من أجلها.

ويتبين بوضوح من البرنامج الذي حددته الحكومة لنفسها أنها عاقدة العزم على الالتزام بالأولويات المتسقة مع القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦. وتغتنم الحكومة هذه المناسبة لتؤكد من جديد الاقتراح الذي طرحته من قبل على رئيس مجلس الأمن في آب/أغسطس الماضي بشأن نشر تقرير لجنة التحقيق الدولية باعتباره تقريرا رسميا وإحالته إلى السلطات البوروندية الرسمية.

وبناء على توجيهات من حكومتي، أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم المذكرة المرفقة على جميع أعضاء مجلس الأمن الموقرين بوصفها وثيقة رسمية.

(توقيع) نسانزيه تيرينس
السفير، الممثل الدائم

050996 050996 96-23120

9623120

المرفق

مذكرة

استنادا إلى البيان المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، نقلت حكومة جمهورية بوروندي إلى بلدان المنطقة الفرعية والوسيط المختار الرئيس جوليوس نيريري الايضاحات الواردة أدناه المتصلة ببرنامج السلام والأمن الذي تقدمه بوروندي إلى بلدان المنطقة الفرعية بوجه خاص وإلى المجتمع الدولي بوجه عام.

أولا - مدة الفترة الانتقالية

إننا نؤكد الطابع الانتقالي للنظام الذي تولى السلطة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد حددت مدته بثلاثة أعوام. وتبعا لتواتر تنفيذ برنامجنا، ومن الممكن إعادة النظر في مسألة تقليص تلك الفترة الانتقالية. وهذه المرونة تفرضها الواقعية المستمدة من تنفيذ بعض البرامج مثل الحوار مع الفصائل المسلحة والنقاش الوطني وهي برامج لا يمكن تحديد مدتها بدقة في البداية.

ثانيا - برنامج الفترة الانتقالية

ألف - إعادة سلطة الدولة البوروندية

أدت الفوضى الناجمة عن الأزمة التي نشأت منذ عام ١٩٩٣ إلى إضعاف الدولة إلى حد كبير. ولوضع حد لذلك نتعهد بصفة خاصة بالقيام بما يلي:

(أ) تشديد الانضباط في صفوف قوات الدفاع والأمن: إصلاح ظروف العمل بإقرار الانضباط على جميع المستويات وبصفة خاصة بين الشباب؛

(ب) مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب: كان أثر ظاهرة الإفلات من العقاب على مجتمعنا أثرا مدمرا. ولإزالة ذلك الأثر، نعتزم الشروع، بوجه خاص، خلال الأيام القلائل القادمة، فيما يلي: '١' محاكمة الأشخاص الضالعين في انقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و '٢' محاكمة الأشخاص الضالعين في المذابح الإثنية التي أعقبت انقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

وفي هذا الصدد نؤكد من جديد مطالبتنا الأمم المتحدة بنشر تقرير لجنة التحقيق الدولية وإحالته إلينا.

باء - الحوار مع الفصائل المسلحة

نعيد، في هذا المقام، تأكيد استعدادنا لبدء حوار مع جميع الفصائل المسلحة شريطة أن تكف عن ذبح السكان الأبرياء وأن تنبذ ايديولوجية الإبادة الجماعية.

جيم - تنظيم نقاش وطني

سيضم ذلك النقاش جميع البوروندیين على اختلاف انتماءاتهم الإثنية واتجاهاتهم السياسية دون استثناء. وسيتناول المسائل الأساسية مثل الأمن والقضاء وإقامة مؤسسات تلبي مطالب ومصالح البوروندیين كافة. وعلى إثر ذلك النقاش سيصدر دستور جديد وتقام مؤسسات جديدة.

دال - مؤسسات الفترة الانتقالية

١ - الجمعية الوطنية

سيستأنف جميع أعضاء الجمعية الوطنية الحالية أنشطتهم كالمعتاد، دونما أي عائق، اعتبارا من الدورة القادمة.

ونظرا لما لمس فيما سبق من صعوبات نالت من مصداقية هذه المؤسسة، فإننا سنقوم بالتشاور مع الجمعية الوطنية الراهنة - بضم أعضاء آخرين إليها وفقا للطرائق التي سيجري الاتفاق عليها.

وستضطلع الجمعية الوطنية بدور أساسي في الرقابة على السلطة التنفيذية وعلى سير النقاش الوطني.

وبعيدا عن التنبؤ بالشكل الذي ستتخذه عملية توسيع عضوية الجمعية في هذه الفترة الانتقالية، فإن بدء أعمالها يتزامن مع نهاية المشاورات.

وغني عن البيان أن أعضاء الجمعية الوطنية سيواصلون دون انقطاع التمتع بالمزايا المرتبطة بمركزهم، ولا سيما المادية منها.

٢ - الأحزاب السياسية

ستستأنف الأحزاب السياسية أنشطتها، في غضون ثلاثة أشهر، بيد أنه يتعين على الأحزاب احترام القانون الذي ينظمها منذ عام ١٩٩٢ والامتثال لمدونة قواعد السلوك التي ستوضع بالتشاور مع جميع

الأحزاب المعنية، وذلك تفاديا للتجربة الأليمة المتمثلة في إدارة اتفاقية الحكم التي لمست، بوجه خاص، افتقارها إلى الواقعية السياسية في محادثات موانزا.

٣ - المجتمع الدولي

ما برح المجتمع الدولي بوجه عام وبلدان المنطقة الفرعية بوجه خاص يبديان رغبتهما في رؤية بوروندي وقد خرجت من الأزمة.

ونحن نؤكد مجددا رغبتنا في التعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وبلدان المنطقة الفرعية والوسيط المختار، الرئيس جوليوس نيريري.

ونود، في هذا السياق، أن يوفد المجتمع الدولي، وبوجه خاص بلدان المنطقة الفرعية مراقبين إلى بوروندي، ليشهدوا على سير عملية استعادة السلام والأمن؛ ويبلغوا، عند الاقتضاء، الرأي العام الدولي، عن من يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان.

ونرجو أن تستأنف المشاورات خلال الأيام المقبلة كي يتجسد في أقرب وقت ممكن تضامن جميع المهتمين بإيجاد حل لأزمة بوروندي.

تلك هي خلاصة برنامج جمهورية بوروندي الذي نلتمس تأييد المجتمع الدولي له.

- - - - -